

تنجانيقا (تنزانيا حاليا)

تحت السيطرة الاستعمارية الألمانية (1884 - 1918) .

البروفيسور الدكتور
منصف بكاي

تمهيد :

كانت منطقة شرق إفريقيا غير معروفة إلى غاية سنة 1875، وكان التجار العرب المحتكرون لتجارة الرقيق والعاج على دراية كبيرة بداخل المنطقة أكثر من أي أوروبي، لكن تطور تجارة زنجبار مع العالم الخارجي شجع الأوربيين على وضع قدمهم بها . وكانت تجارة الرقيق أهم نشاط لفت انتباههم ، ويبقى عام 1873 منعرجا تاريخيا حاسما حيث قاد ضغط الإنجليز إلى إرغام سلطان زنجبار على توقيع معاهدة تنص على ضرورة وضع حد لتجارة الرقيق . وعلى ضوء هذا الاتفاق، يتضح جليا أن الإنجليز استطاعوا أن ينفذوا بقوة إلى تلك المنطقة وأن يضعوا القواعد الأساسية لنفوذهم هناك⁽¹⁾.

وعند حلول سنة 1884، تضاعف نشاط المغامرين والتجار الألمان بجزيرة زنجبار، وممن تألق نجمهم في ذلك الوقت Hanseatic Merchants من هامبورغ وبريمن . وفي سنة 1884، أيضا، تأسست جمعية استعمارية ببرلين عرفت باسم «الجمعية الاستعمارية الألمانية» Deutsche Kolonisation Gesellschaft Fur وكان من أبرز مؤسسيها كارل بيترس Carl Peters ، الكونت أوتو بفيفل Count Otto , Pfeilft , كارل جوهلك Carl Juhlk وأوغوست اوتو ، أما الغرض من إنشائها فكان هو الضغط على الحكومة الألمانية للدخول في حلبة الصراع والتنافس على المستعمرات ولاسيما في شرق إفريقيا⁽²⁾.

1- التنافس الأنجلو-ألماني على شرق إفريقيا :

دخلت ألمانيا حلبة الصراع والتنافس الاستعماري متأخرة بسبب تأخر تحقيق وحدتها القومية إذ لم يتم ذلك إلا في سنة 1871 عقب الحروب التي عرفت بحروب الوحدة التي خاضتها ضد الدانمارك عام 1864، النمسا عام 1866، ثم فرنسا عام 1870. وكان المستشار الألماني (رئيس الحكومة) فون أوتو بسمارك يعتقد أن المستعمرات تسبب مشاكل لألمانيا أكثر من المنافع، لكن في الثمانينات من القرن الماضي غير رأيه فجأة. وقد علل المؤرخون ذلك بوجود لوبي ألماني أدرك أن الكثير من الألمان قد شرعوا في الهجرة إلى العالم الجديد بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، وبالتالي، أصبح ذلك بمثابة خسارة لألمانيا. وعليه، بدأ التفكير في ضرورة إنشاء مستعمرات لهم بإفريقيا⁽³⁾.

وكانت الإمبراطورية الألمانية لا تستطيع ضمان الحصول على مواد أولية خصوصا إذا ما علمنا أن تلك الفترة قد شهدت انقلابا صناعيا بأوروبا، وكانت إفريقيا بموادها الأولية وأسواقها خير ضمان لتحقيق ذلك. إن التغيير المفاجئ في سياسة فون أوتو بسمارك وتقبله فكرة الدخول في حلبة الصراع والتنافس الإمبريالي على المستعمرات قد مكّنه من الفوز بالانتخابات البرلمانية في ألمانيا عام 1884⁽⁴⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المستشار كان يأمل أن التنافس الاستعماري سيؤدي إلى صرف أنظار فرنسا عن أوروبا أي تناسيها لفقدانها لمقاطعتي الألزاس واللورين كنتيجة للحرب البروسية الفرنسية عام 1870 وتسخير فرنسا لكل مواردها المالية وطاقاتها البشرية للمحافظة على مكتسباتها الاستعمارية بإفريقيا.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مشاكل اقتصادية واجهت أوروبا الغربية بصفة عامة وألمانيا بصفة خاصة في الفترة الممتدة من سنة 1873 إلى غاية سنة 1896

بحيث شهدت هذه الفترة أزمة اقتصادية تمثلت في انخفاض كبير في الفوائد، الأمر الذي أدى بالقوى الإمبريالية إلى التنافس فيما بينها حول الأسواق فيما وراء البحار. واستمد هذا المد الإمبريالي وجوده من طبيعة النظام الرأسمالي الذي يبحث باستمرار عن الأرباح وفتح أسواق جديدة، وكان له أيضا أثر في العلاقات بين الدول الرأسمالية التي كانت تتنافس على المستعمرات، الأمر الذي فجر تناقضات كبيرة بينها ووجدت حلها في اتفاقيات علنية أو سرية تتقاسم بموجبها الغنائم. إن هذه التناقضات قد أدت إلى اندلاع الحرب الإمبريالية الأولى سنة 1914.

وكانت الإمبراطورية البريطانية أهم قلعة إمبريالية لأنها كانت تتحكم بصفة مباشرة في قسط كبير من العالم ولا سيما بآسيا وإفريقيا، في حين، كانت دول أوربية أخرى كألمانيا مثلا تتصارع من أجل أن يكون لها نصيبا.

ونتيجة للضغط المتزايد على الحكومتين الألمانية والأمريكية، شهدت هذه الفترة تأسيس الكارتيلات، وبالتالي بداية عصر الاحتكار الرأسمالي. وفي المقابل، أصبحت الطبقات العمالية الصناعية أكثر تنظيما، وبالتالي بدأت الأحزاب اليسارية تظهر على مسرح الأحداث السياسية والاقتصادية وأصبحت تهدد وتنافس الأحزاب اليمينية والحكومات الرأسمالية. وفي هذا السياق، اختار فون أتو بسمارك عام 1882، ليصرح بأنه يخشى على الإمبراطورية الألمانية ألا يكون لها نصيبا في الميدان التجاري بغرب إفريقيا⁽⁵⁾ خصوصا إذا ما علمنا أن الملك ليوبولد Leopold ملك بلجيكا قد شرع في تأسيس إمبراطورية الكونغو. وأيا ما كان الأمر فإن السياسة الاستعمارية الألمانية كانت تهدف إلى تحقيق غرضين هما:

1 - إنشاء ألمانيا على نمط الدول الأنجلوفونية مثل أمريكا، أستراليا

وجنوب إفريقيا.

2 - الحصول على مواد أولية من المستعمرات التي تتم السيطرة عليها وذلك قصد تمكين ألمانيا من الاستغناء عن استيرادها من الدول الإمبريالية الأخرى كبريطانيا وفرنسا.

وبين نهاية سنة 1884 وبداية سنة 1885، قرر فون أتو بسمارك عقد مؤتمر للدول الاستعمارية ببرلين لتحديد مناطق النفوذ، ولتجنب الاصطدامات بين القوى الإمبريالية. وعلى هذا الأساس، طالبت الإمبراطورية الألمانية أن يكون لها نصيبا بغرب إفريقيا. وبالموازاة مع تلك المساعي التوسعية، تمكن المغامر الألماني كارل بيترس الذي أسس الجمعية الألمانية الاستعمارية من السفر سرىا إلى شرق إفريقيا، وخلال ستة (06) أسابيع أبرم اثني عشر (12) معاهدة مع رؤساء بعض القبائل بشرق إفريقيا تقرر بموجبها تنازل رؤساء القبائل عن أراضيهم وحقوقهم فيها⁽⁶⁾.

ومما يجدر ذكره أن هؤلاء الرؤساء كانوا يجهلون ما تضمنته تلك المعاهدات أو نصوص تلك الوثائق، إضافة إلى ذلك اعتبر البعض منهم أن ذلك لا يهمهم في شيء بل يهم سلطان زنجبار الذي ندد بذلك وأبلغ السلطات البريطانية بما حدث، لكن بريطانيا في عام 1885 كانت منشغلة بمسألة التوسع الروسي في أفغانستان الذي أصبح يهدد مصالحها بالمنطقة، إضافة إلى التطورات التي حدثت بالسودان عقب مقتل الجنرال البريطاني غوردن Gordon من طرف أنصار الزعيم السوداني محمد أحمد الملقب بالمهدي الذي تزعم ثورة ضد التواجد المصري- الإنجليزي بالسودان وتمكن من السيطرة على العاصمة الخرطوم . وبسبب هذه التطورات المهددة لمصالح بريطانيا، تجنب الإنجليز أي اصطدام مع قوة استعمارية أخرى. ومن ثمة، وعندما أرسل فون أتو بسمارك Bismarck خمسة (05) زوارق حربية إلى جزيرة زنجبار، فإنهم أشاروا على السلطان بضرورة قبول الأمر الواقع⁽⁷⁾. بدأ التفاوض بين القوتين الاستعماريتين وبدون

استشارة أصحاب الحق الأصليين، تم التوقيع بينهما سنة 1886 على اتفاق يقسم البلاد على النحو التالي:

- جزر زنجبار وبمبا Pemba⁽⁸⁾ والشريط الساحلي لتنجانيقا المواجه لهما على طول 300 ميل وعرض عشرة أميال لسلطان زنجبار.

- تقسيم المناطق الداخلية الى قسمين: شمالي تحتله بريطانيا وجنوبي تحتله ألمانيا أي منطقة نفوذ تمتد من واد رفوما Rovuma على الحدود مع الموزمبيق إلى واد أومبا Umba (الحدود الحالية مع كينيا⁽⁹⁾).

وفي سنة 1888، قامت شركة شرق إفريقيا الألمانية التي أسسها كارل بيترس المشار إليها أعلاه والتي حظيت بدعم من الحكومة الألمانية ابتداء من سنة 1885 بالتوقيع على اتفاق مع سيد خليفة سلطان زنجبار الذي خلف السلطان برغاش Bargash في مارس عام 1888 يقضي بتنازل السلطان للألمان على إدارة المناطق الممتدة من مدينة تانجا Tanga الساحلية شمالا إلى واد روفوما Rovuma جنوبا لمدة (50) عاما⁽¹⁰⁾.

بيد أن ما ينبغي أن نشير إليه هنا، هو أن هذه التطورات جعلت رئيس الحكومة البريطانية اللورد سالزبوري Salisbury⁽¹¹⁾ يتعرض إلى ضغوطات من وزارة الخارجية ومن الرأي العام البريطاني قصد التحرك السريع ليضع حدا للنشاط الاستعماري الألماني بشرق إفريقيا. وركب نفس الموجة ماكنون MacKinnon وبعض تجار مانشيستر الذين أسسوا شركة شرق إفريقيا البريطانية للاستغلال والاستعمار⁽¹²⁾. وكان ماكنون شخصية طموحة إلى أبعد الحدود وأراد منافسة الألمان، وتطلع إلى تحقيق هدف يتمثل في ربط ممتلكات بريطانيا في شرق إفريقيا بممتلكاتها في جنوب إفريقيا التي تديرها شركة جنوب إفريقيا البريطانية British South Africa Company التي يشرف عليها سيسل رودس.

وفي أبريل 1889، توغل الألمان في شرق إفريقيا بسرعة فائقة مقارنة بالإنجليز بحيث تمكن كارل بيترس Peters من التوغل بأوغندا لضمها إلى ممتلكات شركته لكن الألمان في هذه الفترة بدؤوا يخشون في أوروبا من التقارب الفرنسي الروسي الذي توج بالتوقيع على تحالف بين الدولتين وحصول الروس على قرض من باريس⁽¹³⁾. وعليه، احتاج بسمارك إلى صداقة بريطانية وتجنب أي اصطدام معها.

وكانت الدبلوماسية البريطانية في هذه الفترة تهدف إلى وضع حد لمطالب الألمان بأوغندا، وبنى اللورد سالزبوري استراتيجيته على ضرورة الاستحواذ على أوغندا، كينيا وفرض الحماية على زنجبار. وعلى هذا الأساس، دخل الطرفان في مفاوضات جديدة وتوصلا على إثرها في النهاية إلى إبرام اتفاقية في ماي سنة 1890 تضمنت النقاط التالية:

- 1 - اعتراف ألمانيا بالحماية البريطانية على زنجبار.
- 2 - تنازل ألمانيا لبريطانيا على وتو Witu وكل المناطق الساحلية الواقعة شمال واد تانا Tana.
- 3 - السماح لبريطانيا بمد حدودها إلى غاية بحيرة فكتوريا Victoria والحدود مع الكونغو البلجيكي.
- 4 - تعهد بريطانيا بالتنازل لألمانيا على جزيرة هيليجولندا Heligoland (جزيرة صغيرة ذات موقع استراتيجي تقع بالقرب من الحدود الألمانية في أوروبا) وتعديلات في الحدود بغرب وجنوب غرب إفريقيا.
- 5 - تعهد بريطانيا بإقناع سلطان زنجبار بالتنازل نهائيا للألمان عن الأراضي المحددة في اتفاقية 1886 والممنوحة لشركة شرق إفريقيا الألمانية مقابل مبلغ مالي في الاتفاق المبرم مع سلطان زنجبار عام 1888⁽¹⁴⁾.

وكتيجة لهذه الاتفاقية، دفعت ألمانيا لسلطان زنجبار مبلغ 200 ألف جنيه مقابل تلك الأراضي⁽¹⁵⁾.

وعلى ضوء هذه الاتفاقية، نستنتج أن كل المناطق الواقعة بين الموزمبيق جنوبا ومناطق النفوذ البريطانية شمالا أصبحت تعرف بشرق إفريقيا الألمانية «German East Africa». وفي المقابل، أعلن الإنجليز حمايتهم على جزيرة زنجبار يوم 04 نوفمبر 1890، أما المناطق التي كانت تسيطر عليها شركة شرق إفريقيا البريطانية فقد أصبحت تعرف بمحمية شرق إفريقيا البريطانية والتي قسمت لاحقا إلى محمية أوغندا ومستعمرة كينيا.

2- ردود فعل الأهالي للتواجد الإمبريالي الألماني في البلاد:

بالرغم من أن فكرة الكيان الوطني كانت مفقودة بسبب خضوع جزيرة زنجبار والشريط الساحلي المطل على المحيط الهندي لسلطة سلطان زنجبار، والمناطق الداخلية الخاضعة للقبائل المتناحرة فيما بينها كالمساي Masai في الشمال والواهيبي في الجنوب والنقوني Ngoni في الوسط، إلا أن الأهالي لم يتقبلوا هذا الوضع الجديد والمتمثل في التنافس الإمبريالي على أراضيهم، فقاموا بثورات وانتفاضات ضد الإمبريالية الألمانية وتواجدها بالبلاد بالرغم من أنها كانت ثورات إقليمية محدودة الإطار الجغرافي، ولم تستطع تجنيد وتوحيد كل القبائل (بسبب العداء التقليدي والحروب الدائمة بينها) إضافة إلى تطبيق الألمان لسياسة فرق تسد.

أ- إنتفاضة أبو شيري بن سليم الحرثي وبوانا هيري :

في سنة 1888، واجه الألمان انتفاضة كبيرة قادها عرب وأهالي الشريط الساحلي المطل على المحيط الهندي بزعامة أبوشيري بن سليم الحرثي⁽¹⁶⁾ وبوانا هيري (زعيم قبيلة زيغا Ziga وحاكم سادني⁽¹⁷⁾).

سوسيلوجيا، كان ساحل تنجانيقا على غرار ساحل كينيا تحت تأثير السواحليين والثقافة الإسلامية . حدث تزاوج بين العرب والزنج نبع عنه ما يعرف بالسواحليين الذين يتكلمون اللغة السواحلية⁽¹⁸⁾ Swahili التي هي عبارة عن خليط بين اللهجة البانتوية (نسبة الى قبيلة البانتو Bantu⁽¹⁹⁾ واللغة العربية، ومارسوا حرفة التجارة لمدة قرون.

ومن الجدير بالذكر أن شركة شرق إفريقيا الألمانية عندما تسلمت حكم البلاد قد واجهت معارضة العرب في الشريط الساحلي. كان العرب يدركون أن سيطرة الألمان تعني بدون شك إلغاء تجارة الرقيق. وكان حكام الأقاليم بالمناطق الداخلية قد حققوا نوع من الاستقلال عن سلطان زنجبار. وعليه، كانت تجارة الرقيق تلقى رواجاً بحيث تمركز التجار العرب بأقاليم طابورا Tabora وأوجيجي Ujiji، وهذا ما يفسر لنا إطلاق الألمان على هذه الانتفاضة «بالانتفاضة العربية»⁽²⁰⁾، انتفاضة تجار الرقيق من العرب الذين كانوا يخشون فقدان مراكزهم الاقتصادية.

إن أسباب هذه الانتفاضة تكمن في تنازل السلطان للألمان على الشريط الساحلي لمدة خمسين (50) عاماً، بما في ذلك حق فرض الضرائب على الأهالي وجمعها⁽²¹⁾ خصوصاً إذا ما علمنا أنه جرت العادة أيام حكم السلطان السماح للكثير من رؤساء القبائل بفرض الإتاوات على القوافل التجارية العابرة لأراضيهم. وعليه، اعتبر ذلك تهديداً لمصالحهم من الناحية السياسية والاقتصادية، وبالتالي، تجريد زعماء كأبي شيري بن سليم الحرثي وبوانا هري Bwana Heri من هذا الامتياز.

ومما يجدر ذكره أن انتفاضة أهالي الشريط الساحلي كانت انتفاضة شعبية ضد حكم أجنبي بحيث عندما بدأت الانتفاضة صرح أبو شيري بن سليم قائلاً: «أقسم بالقرآن أنني لا أرتاح حتى أطرده الألمان من البلاد»⁽²²⁾. وتحت قيادته،

قامت شعوب الساحل بحرق فرقاطة حربية ألمانية بتنجا Tanga في سبتمبر عام 1888 وأعطوا مهلة يومين للألمان بمغادرة الساحل. ثم هاجموا مدينة كلوة Kilwa وقتلوا الألمان المتواجدين بها، كما لم تسلم محطات البعثات التبشيرية المسيحية من هجماتهم⁽²³⁾.

وفي يوم 22 سبتمبر، هاجموا مدينة باغامويو Bagamoyo وكان عددهم ألف مقاتل. عجزت شركة شرق إفريقيا الألمانية عن التصدي لانتفاضتهم التي وصفها الألمان «بالانتفاضة العربية» التي استدعت تدخل الحكومة الألمانية عسكرياً بعد حصولها على قرض صادق عليه الريخستاج (البرلمان) لوضع نهاية للخطر. 24 وعليه، تمثل تدخل الحكومة الألمانية في إرسال قوات عسكرية بقيادة هرمن فون وسمن الذي وصل إلى زنجبار في أبريل سنة 1889 وهاجم أبو شيري بن سليم في قلعته بالقرب من باغامويو، وأجبره على الفرار والتحصن في الشمال بأوزيغا لكن غدر به وسلم للألمان الذين أعدموه ببغاني يوم 15 سبتمبر سنة 1889⁽²⁵⁾.

تواصلت الانتفاضة السواحلية بزعامة بوانا هري الذي كاد أن يوحد القبائل الإفريقية لمحاربة الألمان والتخلص من تواجدهم في البلاد. ونظراً لتفوق الألمان من ناحية الأسلحة واستعمال الزوارق البحرية التي تمكنت من تطهير المدن الساحلية، اضطر بوانا هري إلى تسليم نفسه للألمان لكنه عندما استسلم، كل العرب، الهنود، العبيد، أهالي قبيلتي زيغا ونيامويزي وقبائل أخرى استسلمت معه.

إن استسلام بوانا هري قد مكن الألمان من السيطرة على واد بنغاني وجبال أوزمبرا، وبالتالي، أصبحت هذه المناطق موطناً للكثير من المستوطنين الأوروبيين. وتحطمت المقاومة السواحلية عندما قبلت البحرية الألمانية مدينة كيلوا الساحلية التي سقطت بيد الألمان في مايو سنة 1890⁽²⁶⁾. وفي نفس

الوقت، تمكن الألمان من إخضاع قبيلة غوغو Gogo ثم قبيلة الشاقا ، وبالتالي ، استكمال إخضاع القبائل المتواجدة في الشمال ولاسيما القبائل المتواجدة حول بحيرة فيكتوريا⁽²⁷⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن بعض الأوبئة كالطاعون قد ساعدت الألمان في انتصاراتهم بحيث ساهم انتشار هذه الأوبئة في إضعاف بعض القبائل كالمساي، الزينزا وكراغوي⁽²⁸⁾.

ب - ثورة الواهيهي:

تعد هذه الثورة من أهم الثورات التي عرفها تاريخ تنزانيا الحديث والمعاصر بعد انتفاضة الماجي ماجي. وقاد هذه الثورة مكوواو زعيم قبيلة الواهيهي. فمن هي قبيلة الواهيهي ؟ تمتد المنطقة التي تقطنها قبيلة الواهيهي Wahehe بين واد رواها Ruaha وكيلومبيرو Kilombero بالهضاب العليا الجنوبية. وعليه، يمكننا القول أن موطن هذه القبيلة هي المناطق الواقعة حول اقليم إرينغا Iringa. ويتكلم أهالي قبيلة الواهيهي اللهجة البانتوية ، كما يعود الفضل في معرفتنا لهذه القبيلة إلى التجار العرب الذين توغلوا داخل البلاد من جزيرة زنجبار للبحث عن العاج الرقيق مقابل الأسلحة ، الذخيرة والألبسة خصوصا إذا ما علمنا أن تجارة الرقيق كانت تلقى رواجاً في الثلاثينات من القرن الماضي. وعهد زعيم القبيلة مونيغامبا Munyumba أمر القبيلة لولديه مكوواو Mkwawa وموهنغا Muhenga بعد تمكنه من توسيع رقعة الواهيهي Wahehe الجغرافية على حساب قبيلة سانغو Sangu المتمركزة بسهول واد رواها Ruaha شرق اقليم مبايا Mbeya . كما برز مكوواو كزعيم بدون منازع عندما أثبت قدراته الحربية في صد هجمات قبيلة نغوني Ngoni عام 1881 ، إضافة إلى مقتل أخيه موهينغا وبعض زعماء القبيلة⁽²⁹⁾.

وكانت قبيلة الواهيبي من أغنى القبائل بالمستعمرة، وهذا ما تؤكد المصادر خصوصاً في وصفها للحصن الذي بناه مكواوا بكالغا التي اتخذها مقراً لسلطته. فكان للقبيلة مخزن كبيراً خصص لتخزين العاج وآخر خصص لتخزين الذخيرة، إضافة إلى مخزن خاص بالملابس والمواد الغذائية⁽³⁰⁾. وعندما فشلت انتقاضه الساحل بقيادة أبو شيري بن سليم في تحقيق هدفها، رأى مكواوا ضرورة توقيف زحف الألمان الذين يحتلون كل الشريط الساحلي، وللحيلولة دون تمكنهم من السيطرة على الأقاليم الأخرى وتهديد مصالحه.

وفي سنة 1891، عينت الحكومة الألمانية جوليوس فريهر فون سودن Julius Freiherr Von Soden كأول حاكم عام للمستعمرة، وشرع على التوفي بناء حصون بمبابوا وكيلوسا لكن الواهيبي ظلوا يهاجمون القوافل التجارية ويفرضون الإتاوات، ويعاقبون الأهالي الذين قبلوا السيطرة الألمانية على البلاد⁽³¹⁾. وحينما خشي الألمان على مصالحهم الاقتصادية وعلى تواجدهم بالبلاد، وتخوفوا من إمكانية مهاجمة الواهيبي للمدن الساحلية المطلة على المحيط الهندي. ترددوا في البداية لأن الحاكم العام لم يكن بحوزته موارد مالية وبشرية كافية للدخول في مواجهة مع الواهيبي⁽³²⁾ الذين صار يدفعهم إلى الثورة تخوفهم من فقدان السيادة على أراضيهم ومصالحهم الاقتصادية ولاسيما قضية الإتاوات (هونغو Hongo باللغة السواحلية) التي كان يفرضها مكواوا على القوافل التجارية العابرة لأراضيه⁽³³⁾ والتي كان الألمان يعتبرونها تهديداً مباشراً لوجودهم في المستعمرة، قرروا في النهاية، إلغاء جميع الامتيازات التي كان يحظى بها زعيم قبيلة الواهيبي⁽³⁴⁾، وبدؤوا يفكرون في التخلص منه قصد حماية المستعمرة من جهة، وللمحافظة على سمعة وهيبة الإمبراطورية الألمانية من جهة ثانية. ونظراً لتفوق الألمان في العتاد العسكري، توصل مكواوا إلى نتيجة هامة تتجلى في ضرورة تجنيد أكبر عدد ممكن من القبائل لإلحاق الهزيمة

بالألمان، ومن ثمة طردهم من البلاد. وعلى هذا الأساس، قام باتصالين مع كل من:

أولاً : اتصل بشبروما Chabruma زعيم قبيلة نغوني Ngoni الذي هزمه مند سنوات لكن هذا الأخير لم ينس تلك الهزيمة ورفض التحالف مع مكواوا ضد الألمان .

ثانياً : اتصل بسيكي Siki زعيم قبيلة نيا مويزي Nyamwezi الذي رفض هو الآخر مساعدته في حالة دخوله في حرب ضد الألمان⁽³⁵⁾.

وأمام هذا الفشل في استمالة القبائل، لجأ مكواوا إلى الديبلوماسية لتجنب الاصطدام بالألمان وأرسل هدية إلى قائد الحامية الألمانية بمبابوا لكن هذا الأخير أرسلها إلى حاكم المستعمرة وتجاهل مكواوا⁽³⁶⁾. وفي ذات الوقت، وصلت معلومات إلى مكواوا مفادها أن الألمان يحصنون المناطق الخاضعة لهم ويعدون لإرسال حملة عسكرية تضع حداً لتهديداته. كان مكواوا على علم بتحركات القوات الألمانية مستعينا في ذلك ببعض الجواسيس⁽³⁷⁾.

وفي جوان 1891، أرس الحاكم العام قوة عسكرية بقيادة الملازم الأول ايميل فون زيليسكي الذي عبر واد روفيجي وعسكر بقرية ايلولة ليلة 16 أوت 1891. وفي اليوم الموالي، تحركت القوات الألمانية قاصدة كالنغا لكنها فوجئت بمقاتلي الواهيهي وهم يخرجون من الأدغال بلوغالو⁽³⁸⁾ ويهاجمونهم ويلحقون بهم خسائر فادحة في الأرواح والتعداد⁽³⁹⁾.

والجدير بالذكر أن مكواوا ظل سيذا على إقليم إرنغا طوال أربع سنوات ويفرض الإتاوات على القوافل التجارية، كما هاجم مدن ميكيندوا وأوزاغا، إضافة إلى مدينة كيلوسا في سنوات 1892 و 1893⁽⁴⁰⁾ وفي هذا السياق، استفادت الحكومة الألمانية من الدرس، وبعد أن أخذت في الاعتبار إمكانيات الأهالي ومتطلبات المعركة، قررت إرسال قوة عسكرية بقيادة العقيد فون شيل

Von Schele ضمت خمس كتائب تحت إشراف ستين ضابطا. وبدون أدنى انتظار، بدأ الهجوم على قلعة مكواوا ليلة 30 أكتوبر 1894. وأمام الأسلحة المتطورة والإمكانيات التقنية المستعملة من طرف الألمان، سقطت القلعة ولجأ المقاومون إلى الانسحاب، ثم راحوا يعيدون تنظيم أنفسهم في إطار حرب العصابات⁽⁴¹⁾. وكان مكواوا زعيما محترما ومحبوبا من طرف جماهير الشعب التي احتضنته ووضعت تحت تصرفه كل إمكانياتها المادية والبشرية، الأمر الذي جعل الألمان يعجزون على القضاء عليه، ودفع الحاكم العام فون ليبيرت Von Liebert إلى تخصيص مبلغ خمسة آلاف (5000) روبية مقابل رأسه، كما لجأ الألمان إلى تطبيق سياسة فرق تسد، معتقدين أن ذلك سيؤدي إلى إضعاف قبيلة الواهيبي. وفي أوت سنة 1896، قسمت المملكة إلى جزئين واستمالت إليها الزعيم المنافس لمكواوا المدعو مبا نجيلي Mpangile⁽⁴²⁾ الذي قبل الدور في الظاهر لكنه كان في الواقع، رافضا له. وقد اطلع الألمان على تعاونه سريا مع قوات الجزء الثاني من المملكة واكتشفوا أن الأمر كان كذلك عام 1897 بأكمله. وعليه، فإنهم لم يترددوا في إعدامه⁽⁴³⁾. لكن مقاومة الواهيبي لم تلبث أن أصابها الوهن وبدأت تتراجع تدريجيا بسبب المجاعة وانتشار الأوبئة، إضافة إلى استسلام الكثير من أتباع مكواوا أو قتلهم من طرف أعوان الألمان الذين كانوا عادة من السواحليين⁽⁴⁴⁾. كل ذلك أثر في نفسية مكواوا الذي أرهاقه التعب والمرض وانفضاض الأنصار من حوله، فقرر في شهر أوت 1898، أن ينتحر بسلاحه بدلا من الاستسلام للعدو⁽⁴⁵⁾.

إن مقاومة الاستعمار الألماني لم تنته بالقضاء على ثورة الواهيبي وزعيمهم مكواوا بل تواصلت مع أهم إنتفاضة عرفتها القارة السمراء ألا وهي انتفاضة الماجي ماجي Maji Maji من سنة 1905 إلى غاية سنة 1907.

3 - السياسة الاستعمارية الألمانية وتطورها:

تمهيد:

بما أن ألمانيا دخلت حلية التنافس الاستعماري متأخرة بسبب تأخر تحقيق وحدتها القومية، فهذا لا يدفع إلى التعجب عندما ارتكب الألمان أخطاء في تسيير إدارة المستعمرات التي دخلت في حوزتها. فالسياسة الاستعمارية الألمانية قد مرت في الفترة ما بين 1884 و1914 بمراحل عدة ومختلفة. وعلى هذا الأساس، شهدت الستة سنوات الأولى (1884-1890) عندما كان بسمارك مستشارا (رئيسا للحكومة) تأسيس الإمبراطورية الاستعمارية الألمانية ومحاولة إدارتها عن طريق الشركات الاحتكارية كشركة شرق إفريقيا الألمانية. وبذلك المناسبة، وبالضبط في سنة 1884، صرح بسمارك مرات عديدة أن الشركات الاحتكارية الألمانية هي الوحيدة القادرة على إدارة المناطق التي استحوذ عليها الألمان في الميدان الاستعماري، لأن العسكريين الذين يؤدون مهامهم جيدا في ألمانيا ليس لهم التجربة الكافية التي تمكنهم من أداء هذه المهام الصعبة والمتمثلة في إدارة وحكم شعوب في إفريقيا أو المحيط الهادي، في حين أن تجارا من هامبورغ وبرمن بتجربتهم الواسعة في ميدان التجارة فيما وراء البحار بالكامبيرون وزنجبار هم وحدهم القادرون على تحمل مسؤولية إدارة المستعمرات خصوصا إذا ما علمنا أنهم كانوا على دراية كبيرة بتلك المناطق التي تم السيطرة عليها⁽⁴⁷⁾ وبهذا الإقرار، فإن بسمارك قد أكد على ضرورة قيام الشركات الاحتكارية بتغطية النفقات لتطور المستعمرات بدل الحكومة الألمانية⁽⁴⁷⁾.

وبما أن طرق كارل بيترس ونوابه قد جعلوا شركة شرق إفريقيا الألمانية غير مرغوب فيها بين العرب وأهالي الشريط الساحلي، أصبح من واجب الحكومة الألمانية تحمل مسؤولياتها في إدارة المستعمرة. لم يكن باستطاعة الألمان السيطرة على المستعمرة بسهولة وذلك راجع لنقص الموارد المالية والبشرية

بحيث كان عدد القوات الألمانية لا يزيد عن ثلاثة آلاف عسكري كلفوا بحكم ستة أو سبعة ملايين نسمة (بما في ذلك إقليمي رواندا وبورندي). وفي الفاتح من جانفي سنة 1891، قرارت الحكومة الألمانية التكفل بالمستعمرة عوض شركة شرق إفريقيا الألمانية التي عجزت عن إخماد هذه الإنتفاضة⁽⁴⁸⁾.

أما المرحلة الاستعمارية الثانية، فتبدأ عام 1890 عندما انهزم بسمارك في الانتخابات البرلمانية وتستمر إلى أن ظهرت الأزمة السياسية التي تسببت فيها فضائح عام 1906. وقد تميزت هذه المرحلة بالتدخل المباشر للبرلمان الألماني في شؤون المستعمرة حيث أجبر الأهالي على زراعة المحاصيل النقدية كالقطن أو السيسال، وعلى العمل في المزارع التابعة للمستوطنين الأوروبيين، علاوة على الأشغال العمومية وتطبيق سياسة الأرض المحروقة من أجل إخضاع القبائل الإفريقية، وذلك عن طريق إحراق المحاصيل الزراعية والقرى، إضافة إلى مصادرة الماشية⁽⁴⁹⁾.

انتهت هذه المرحلة بكارثة كما رأينا بحيث ظهرت ثورات وانتفاضات وأزمات في الإدارة الاستعمارية، علاوة على خيبة أمل في النتائج الاقتصادية. وقد تمثلت أهم تلك الأحداث في انتفاضة الماجي ماجي. كما أجبرت الانتفاضة الألمان على إدخال إصلاحات في سياستهم الاستعمارية، واستوجب على السلطات الألمانية عدم تجاهل إلحاح الرأي العام الألماني على ضرورة الشروع في القيام بإصلاحات في ميدان الإدارة الاستعمارية لتجنب الانتفاضات التي تهدد التواجد الألماني بإفريقيا، وما استحدثت وزارة المستعمرات التي أسندت للدكتور برنهارد درنبرغ Durnberg إلا دليل على ذلك⁽⁵⁰⁾.

إن أول إجراء اتخذته درنبرغ بعد تحقيقه في أسباب انتفاضة الماجي ماجي هو فصل الجهاز العسكري عن الجهاز الإداري ليتمكن الحكم العام من التفرغ للأمور الإدارية فقط.

أما الإجراء الثاني، فقد تمثل في إصدار قرار ملكية الأرض عام 1907 الذي ألغى القرار الصادر عام 1895 والذي كان ينص على أن كل الأراضي بالمستعمرة هي ملك للتاج الألماني، والذي أوجد الظروف الأزمة لتوزيع الأراضي الخصبة على الشركات الاحتكارية الألمانية والمستوطنين الأوربيين الذين يريدون استثمار أموالهم بالمستعمرة⁽⁵¹⁾. كما نص القرار على منع حق الملكية للأهالي.

إن القرار الجديد الذي أصدره وزير المستعمرات نص على منع بيع الأراضي المستغلة من طرف الأهالي للمستوطنين البيض. وكان الهدف من وراء إصدار هذا القرار هو التمهيد لتشجيع الأهالي على زراعة المحاصيل النقدية كالقطن، البن، السيسال الخ... ولتمكينهم من دفع الضرائب وتزويد الإمبراطورية بالمواد الأولية الزراعية، وهذا ما أكده عندما صرح قائلاً عام 1908: «لم نذهب إلى شرق إفريقيا لإقامة مزارع ثلاثمائة (300) أو أربعمائة (400) مستوطن، بل لجعل المستعمرة منتجة، والحصول على المواد الأولية وفتح أسواق للتجارة والصناعة الألمانيتين»⁽⁵²⁾.

أ - الجانب الإداري والقضائي:

كانت الإدارة في المركزية في المستعمرة تتكون من حاكم عام عادة ما كان عسكرياً يساعده مجلس استشاري يتكون من المستوطنين الأوربيين. وقد استحدث هذا النظام عام 1904، وكان يجتمع مرتين في السنة ويقدم الاقتراحات للحاكم العام عند إعداد الميزانية أو وضع القرارات أو المراسيم. كانت الحكومة المركزية تضم مجموعة من الأقسام، وكل قسم تحت إدارة موظف رسمي، وأدنى موظف رسمي كان مندوب أو حاكم يرأس إقليم⁽⁵³⁾. وكان مندوبو أو حكام الأقاليم يشرفون على كل كبيرة وصغيرة في الإقليم، بحيث كانوا يشرفون على جمع الضرائب، ومسؤولين على القضاء كما يعينون وينهون مهام رؤساء القبائل إضافة إلى إشرافهم على القوة التي تحفظ الأمن العام⁽⁵⁴⁾.

والجدير بالذكر هو أن الحاكم العام كان أعلى سلطة مدنية وعسكرية بالمستعمرة لكنه ابتداء من سنة 1907، أصبحت القوات العسكرية تحت إشراف قائد عسكري بحيث عندما اندلعت الحرب الامبريالية الأولى عام 1914 كان الدكتور شني حاكما عاما والذي عين في هذا المنصب منذ جويلية سنة 1912. وفي المقابل، كان الجنرال فون لوتوفيك Von Lettow Vorbeck قائدا عاما للقوات المسلحة⁽⁵⁵⁾.

وتسهيلا لعملية التسيير، قسمت شرق إفريقيا الألمانية إلى تسعة عشر إقليما مدنيا وإقليمين عسكريين هما إقليم إرنغا وماهنجي وثلاث محافظات هي روندا، بورندي وبوكوبا Bukoba⁽⁵⁶⁾. وكان إضفاء الطابع العسكري على إقليمي إرنغا ومهانجي إلى غاية 1914، يدل على أن الألمان ظلوا يخشون من الانتفاضات التي قام بها أهالي الجنوب خصوصا إذا ما علمنا أن إقليمي إرنغا وماهنجي كانا مسرحا لانتفاضتي الواهيبي والماجي ماجي.

أما في الميدان القضائي، فقد ضمت المستعمرات خمس محاكم بدار السلام، تنجا Tanga موشي، موانزا Mwanza وطابورا، إضافة إلى محكمة عليا بدار السلام. يسير كل محكمة قاض يساعده أربعة نواب أوروبيين، وكان القانون المطبق هو القانون الألماني مزودا بالقانون المحلي. 57 وفيما يخص المدن الساحلية، فإن إدارتها قد أسندت إلى حكام يعرفون باسم «لوالي» Liwale (حكام من أصل عربي وهم أعلى مرتبة من العقيدة Akida)، أما الأفارقة الذين يقطنون الأقاليم الداخلية فكانوا تحت الإدارة المباشرة لنواب حكام يعرفون باسم «عقيدة» Akida. وعقيدة مصطلح سواحلي يطلق على قائد عسكري، استحدثه سلطان زنجبار في الأربعينيات من القرن 19، واستعان به الألمان في إدارة الأهالي⁽⁵⁸⁾.

وفي هذا السياق، أوكلت عدة مهام لعقيدة تتجلى في جمع الضرائب، إضافة إلى مهام قضائية محدودة في منطقة تضم مائة 100 قرية، كالفصل في النزاعات بين الأهالي، قضايا الطلاق والزواج والعقار الخ... أما المشرف على قرية واحدة، فيعرف بجمب. إذا كان لهذا الأخير نفوذا كبيرا بين الأهالي الأفارقة، فتمنح له سلطات واسعة مماثلة لسلطات عقيدة. أما إذا كان العكس، فهو أقل مرتبة من عقيدة. كانت مهام جمب تتجلى خصوصا في البحث عن اليد العاملة للحكومة أو الشركات الاحتكارية أو المستوطنين⁽⁵⁹⁾. ومما هو جدير بالذكر أن عقيدة كانوا مسؤولين غير مرغوب فيهم عند الأهالي، وكانوا عادة ما يفتقرون إلى الخبرة في الميدان الإداري⁽⁶⁰⁾. وفي تقرير للحاكم العام فون غوتزن أرسله إلى الريخستاج (البرلمان) الألماني عام 1905 حول أسباب انتفاضة المايجي ماجي، رأى بأن عقيدة قد منحوا صلاحيات واسعة مما أدى إلى استغلال الأهالي، واستعمال الطرق التعسفية في جمع الضرائب أو الحصول على اليد العاملة. وخلص الحاكم العام إلى أن ذلك قد جعل الأهالي يتذمرون من الإدارة الألمانية⁽⁶¹⁾.

إن افتقار الألمان لإداريين متخصصين في إدارة المستعمرات قد جعلهم يرثون النظام الإداري المطبق من طرف سلطان زنجبار في إدارته للأقاليم الساحلية. وعلى هذا الأساس، إستعان الألمان بعقيدة وجمب الذين كانوا عرب سواحليين دخلوا في خدمة الامبريالية الألمانية بعد تحطم انتفاضة الساحل بقيادة أبي شيري بن سليم الحرثي عام 1980⁽⁶²⁾.

ب - الجانب الاقتصادي:

إلى غاية 1907، كان التطور في المستعمرة بطيئا بسبب عداء القبائل الإفريقية ونقص الموارد المالية، إضافة إلى أخطاء فادحة في الإدارة. وعليه، كانت السياسة الاستعمارية الألمانية محورا من أهم المحاور في الحملة

الانتخابية البرلمانية لعام 1907⁽⁶³⁾. وعلى إثر تلك الانتخابات، جاءت مرحلة امتدت إلى غاية 1914، وتميزت باستتباب الأمن وانتشار السلام ومحاولة القيام بإصلاحات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يفسر لنا إقدام وزير المستعمرات درنبرغ على زيارة المستعمرة عام 1907 وإصداره لمجموعة من القرارات كقرار ملكية الأراضي عام 1907، إضافة إلى تعيين حاكم عام جديد على رأس المستعمرة هو رشنيرغ⁽⁶⁴⁾.

ومن الجدير بالذكر أن الألمان سخروا الكثير من الموارد المالية والطاقات لتطوير نموذج اقتصادي يعتمد على المزارع الأوروبية والإفريقية عندما أدخلوا إلى جانب السيسال، منتجات زراعية كالبن، الشاي والقطن الخ..... مزارع واسعة تطورت على طول الشريط الساحلي وعلى سفوح جبال كيليمانجارو Kilimanjaro، إضافة إلى الهضاب العليا الجنوبية. كان المستوطنون الأوروبيون يملكون تلك المزارع التي تحصلوا عليها بأثمان جد منخفضة أو مجانا بموجب قانون ملكية الأرض الصادر عام 1895، وكان ذلك على حساب أراضي كانت ملكا للأهالي⁽⁶⁵⁾.

ويخلص الدارس في هذا المجال إلى أن الإدارة الاستعمارية الألمانية قد سعت إلى تحقيق أهداف تتجلى في:

- 1) تشجيع المستوطنين الأوروبيين على زراعة المحاصيل النقدية كالبن، القطن والسيسال معتمدة في ذلك على اليد العاملة الإفريقية.
- 2) تشجيع الأوروبيين على الاستقرار في المناطق المنتجة كإقليم كيليمانجارو أين تتوفر التربة البركانية.
- 3) إجبار أو تشجيع الأهالي على زراعة المحاصيل النقدية ليتمكنوا من دفع الضرائب وتزويد ألمانيا بالمواد الأولية الزراعية لصناعتها.

وتذكر المصادر أن قيمة صادرات المطاط سنة 1911 بلغت 4.788.966 ماركا ألمانيا منها ثلاثة أرباع $\frac{3}{4}$ من إنتاج المزارع، وبلغت قيمة صادرات السيسال 4.500.000 ماركا ألمانيا في نفس السنة⁽⁶⁶⁾. كما أن عدد المزارع المتخصصة في إنتاج السيسال بشرق إفريقيا الألمانية قد بلغ أربعة وخمسين (54) مزرعة كانت كلها ملكا للمستوطنين الأوربيين الذين حققوا أرباحا خيالية⁽⁶⁷⁾.

وبلغت قيمة صادرات القطن 1.844 طن بقيمة قدرت بـ 2.000.000 مارك ألماني سنة 1912. وعند حلول سنة 1913، ثلاثة أرباع $\frac{3}{4}$ البن المصدر كان يزرع من طرف الأهالي في محافظة بوكوبا، كما بلغت قيمة صادرات البن 46.563 جنيه إسترليني عام 1913⁽⁶⁸⁾.

لوحظ أيضا أن المزارعين الأفارقة بالمناطق الساحلية كانوا مسؤولين على تصدير معظم إنتاج المستعمرة من كوبرا Copra التي بلغت صادراتها ما قيمته 46.653 جنيه إسترليني سنة 1912. تم أيضا تصدير ما قيمته 63.653 جنيه إسترليني من الفول السوداني، $\frac{3}{4}$ منها أنتجت من طرف الأهالي بمحافظة موانزا Mwanza⁽⁶⁹⁾.

إن تشجيع السلطات الألمانية في هذه المرحلة لإنتاج المحاصيل النقدية تبرره احتياجات الإمبراطورية لهذه المواد لتكون بمثابة غذاء للمصانع الألمانية. كما عرفت المستعمرة أيضا في هذه الفترة بداية نشاطات في ميدان التعدين، إضافة إلى بناء سكتين حديديتين الأولى تمتد من تنجا إلى موشي في الشمال بمسافة قدرها 352 كلم، والثانية من درا السلام إلى كيغوما بوسط البلاد بمسافة 1552 كلم تم بناؤها من طرف شركة سيغي الألمانية للتصدير Sigi Export company علما بأن البرلمان (الريخستاج) الألماني قد ساهم بقدر كبير في إنجاز هذين المشروعين عندما وافق على تمويل إنجاز السكك الحديدية⁽⁷⁰⁾.

وكان إنجاز خطي السكك الحديدية مطلباً من مطالب المستوطنين والحكومة الألمانية بدار السلام لأن هذه الانجازات تسهل على الألمان جمع الضرائب ولاسيما في المناطق النائية كبوكوبا 71 أو رواندا وبورندي، إضافة إلى بقاء شبح الانتفاضات يخيم في المستعمرة.

وعليه، فبناء هذه السكك يمكن القوات الألمانية من التدخل السريع في حالة ظهور أي طارئ، كما يسهل على الألمان عملية تسويق المحاصيل النقدية، خصوصا إذا ما علمنا أن الحكومة الألمانية قد اعتمدت على وسطاء نشطوا التجارة على طول السكك الحديدية بحيث كانوا وسطاء بين الأهالي المزارعين والشركات الاحتكارية الألمانية من جهة، وبين القرى والموانئ من جهة أخرى. ولكن أهم إنجاز ألماني بالمستعمرة، يبقى بدون شك هو معهد عماني

البيولوجي Amani Biological Institut بالقرب من جبال اوزمبرا Uzambra سنة 1902 والذي كان مركزا هاما للبحوث في الميدان الزراعي خصوصا إذا ما علمنا أن الألمان قد استقدموا الكثير من البذور والشجيرات للتخصص في زراعتها. وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أن الأرباح المتحصل عليها من إنتاج المحاصيل النقدية كالقطن أو السيسال أو البن من طرف المستوطنين كان بفضل الأبحاث والنصائح المقدمة من طرف الأخصائيين بهذا المعهد والذي كانت الحكومة الألمانية بالمستعمرة تنفق عليه سنويا حوالي 10.000 جنيه استرليني⁽⁷²⁾.

ج - الجانب الاجتماعي:

في المرحلة الأخيرة من الحكم الألماني، لوحظ اهتمام كبير بتطوير الجانب الاجتماعي خصوصا في ميدان تعليم الأهالي بحيث لعبت كل من الحكومة الألمانية بالمستعمرة والبعثات التبشيرية المسيحية دورا كبيرا في تطوير التعليم. الكثير من المدارس فتحت أبوابها وقدر عدد الأهالي الذين كانوا يتلقون التعليم

بـ 115.000 تلميذ (نسبة كبيرة منهم تحت التكفل المباشر للبعثات التبشيرية المسيحية⁽⁷³⁾). كان هذا العدد لا يستهان به مقارنة مع نسبة التمدرس بالمستعمرات المجاورة ككينيا أو أوغندا أين كانت النسبة ضئيلة جدا.

إن اهتمام الألمان بهذا القطاع يبرره أيضا احتياجاتهم لإداريين. وعليه، كان الهدف من وراء ذلك تعيينهم في مناصب إدارية ثانوية كمساعدة حكام الأقاليم في أداء مهامهم من جهة⁽⁷⁴⁾، ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن هدف البعثات التبشيرية المسيحية في فتح المدارس بالمستعمرة تبرره محاولاتها نشر المسيحية ووضع حد لانتشار الثقافة السواحلية والدين الإسلامي الذي انتشر بفضل سلاطين عمان والتجار العرب.

وتذكر المصادر على سبيل المثال أن الكاردينال الفرنسي لا فيجيري Lavigerie قد أرسل البعثة التبشيرية (الآباء البيض) White Fathers إلى المناطق المحاذية لبحيرات فيكتوريا وتنجانيقا للنشاط فيها⁽⁷⁵⁾. انتهت هذه المرحلة من تاريخ تنزانيا المعاصرة باندلاع الحرب الإمبريالية الأولى عام 1914 وكانت شرق إفريقيا الألمانية هي الأخرى مسرحا لها.

أخيرا، يمكننا القول أن السياسة الاستعمارية الألمانية قد ساهمت إلى حد كبير في تخلف أهالي المستعمرة لأن هذه السياسة كانت مبنية على الاحتكار، وإجبار الأهالي على دفع الضرائب. فاستحداث ضريبة الكوخ عام 1898، كان الهدف من وراء فرضها ليس لرفع المداخيل فحسب وإنما كطريقة لإجبار الأفارقة على ترك قراهم وأراضيهم من أجل البحث على العمل والتمكن من دفع الضرائب.

وبسب شساعة مساحة المستعمرة ونقص الموارد المالية والبشرية، لجأ الألمان إلى البحث عن ميكانيزمات جديدة تمكنهم من إدارة المستعمرة، فاستعانوا بالعرب السواحليين الذين فشلوا في التصدي لهم واستمالوهم بمنحهم مناصب إدارية كعقيدة Akida أو جمب Jumbe، وبالتالي أصبحوا

أعوانا في خدمة الإمبريالية الألمانية. كما لجأ الألمان إلى تطبيق سياستي الرض المحروقة (ضد القبائل ثارت ضدهم) وفرق تسد عندما استعملوا بعض رؤساء القبائل الذين دخلوا في خدمة الإمبريالية الألمانية كماريلي Marelle زعيم قبيلة Marangu الذي استعان بالألمان للقضاء على منافسيه في منطقة الكليمانجارو ورؤساء آخرين قبلوا السيطرة الألمانية مقابل استعادة أراضيهم شريطة البقاء تحت المظلة الألمانية.

بيد أن ما ينبغي أن نشير إليه هنا، هو أن أهالي المستعمرة قد أصبحوا أكثر تخلف عما كانوا عليه في منتصف القرن الماضي أي قبل التواجد الأوربي، وفقدوا مهارتهم الزراعية والصناعية التقليدية لأن إدخال وسائل الإنتاج العصرية التي انبثقت عن الانقلاب الصناعي قد جعل الأهالي يتخلون عن حرفهم ويهتمون بزراعة المحاصيل النقدية، ويبحثون عن العمل للتمكن من دفع الضرائب، الأمر الذي أثر على تركيبهم الاجتماعية. إن انخفاض مستواهم المعيشي كان بسبب تطبيق الألمان سياسة الأرض المحروقة في مواجهتهم للانتفاضات التي عرفتها المستعمرة عندما تسببوا في حرق المحاصيل الزراعية ومصادرة الأراضي الخصبة وتخصيصها كموطن للمستوطنين الألمان. كما أصبحت الكثير من المناطق خالية من السكان وانتشر ذباب التسي تسي Tse Tse الذي أنهك مقومات الأهالي الاقتصادية عندما ساهم في تقليص عدد السكان وألحق أضرارا بالغة بمربي المواشي.

إن السياسة الاستعمارية الألمانية قد حالت دون تمكن الأهالي من توحيد صفوفهم، وهذا ما يفسر لنا غياب فكرة الكيان الوطني لأن الألمان قد نجحوا إلى حد كبير في تجسيد فكرة سياسة فرق تسد. ومما سيزيد في الطينة بلة، هو أن أراضي المستعمرة ستكون مسرحا لمعارك طاحنة إبان الحرب الإمبريالية الأولى 1918/1814.

الهوامش:

(1) المسري (حسين علي) تاريخ العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق والخليج العربي 1258 / 749. دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع. ط 1، بيروت، 1982. ص 213 للمزيد من التفاصيل أنظر بولو (ماركو): رحلات ماركو بولو. ترجمها عبد العزيز جاويد. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977. أنظر أيضا المسعودي (أبو الحسن علي بن الحسين) مروج الذهب ومعادن الجواهر. دار الرخاء، القاهرة، 1938.

(2) Grenville, Freeman , the German Sphere 18841898/ in Oliver , Roland and Mathieu , Grevasse (ed) History of East Africa vol 1, Oxford university press , Oxford , 1963.p.435.

(3) Coulson , Andrew .Tanzania : A political Economy .Oxford University Press , Oxford , 1982.p33.

(4) Ibid . pp .33 -34 .

(5) Ibid p.34.

(6) Moffett , J.P. (ed) : Handbook Of Tanganyika Territory . Second Edition, Dar Es Salam 1958 . pp.52 – 53 See also Grenville, Freeman . op.cit, pp. 435- 436.

(7) Keltie, J. Scott: The Partition of Africa. Edward Stanford, London, 1893. 241.

(8) جزيرة تقع بالمحيط الهندي ومحاذية لجزيرة زنجبار.

(9) Roger Louis , W.M Great Britain and German Oxford , Prosser and Roger Louis W.M With Smith Alison (ed) Britain and Germany in Africa . Yale University Press, 1967. pp 12- 15

(10) Ibid .

(11) هو روبرت سيسيل ولد سنة 1830 وتوفي عام 1903. أصبح زعيم حزب المحافظين بعد وفاة ديزرائيلي عام 1881. تقلد عدة مناصب حكومية منها وزيرا للخارجية ووزيرا أولا من 1885 إلى 1892 ومن 1895 إلى 1902: حارب الوطنيين الإيرلنديين وحدث في عهده حادثة فاشودة الشهيرة ضد فرنسا عام 1898 ، وحدثت أيضا في عهده حرب البوير من سنة 1899 إلى سنة 1902 انظر نفس المرجع .

(12) Ibid. pp . 15- 16

(13) Robinson , Ronald and Gallagher , John : Africa and the Victorians
Macmillan Press Ltd , London , 1961.p.290.

(14) Ibid pp . 290291-. See also Henderson, W.O: German East Africa 1884-
1918 in Harlow, Vincent and Chilver , E.M (ed) . History of East Africa
.Vol II, Oxford University Press, Oxford, 1965. .

(15) Ibid .pp . 130. See also Coulson , op .Cit. p.34.

(16) كان أبو شيرري بن سليم من مواليد 1845، وينحدر أبوه من أصل عربي وأمه من أصل إفريقي. كان من الأوائل الذين نزحوا إلى سواحل شرق إفريقيا، ومن الرافضين لسيطرة سلطنة زنجبار على الشريط الساحلي لتنجانيقا، كما دافع على فكرة الاستقلال. قام في صغره برحلات إلى الداخل للبحث عن العاج. وعن طريق الأرباح المتحصل عليها، اشترى ضيعة واهتم بزراعة قصب السكر بيغامويو Bagamoyo. نظم عرب وأهالي الشريط الساحلي مقاومتهم تحت قيادته. أنظر المرجع السابق.

(17) kimambo , I.N . And Temu, A. History of Tanzania. East African Publishing
House , Nairobi , 1969. Pp 105107-.

(18) هي مزيج من اللهجة البنتوية (نسبة إلى قبيلة البنتو) وعدة لغات ، علما بأنها من لغات البانتو أصلها وتركيبها ، ولكن مفرداتها مأخوذة من مصادر متعددة منها اللغة العربية والإنجليزية والبرتغالية. وتجدر الإشارة إلى أن لغات البانتو هي أسرة لغوية كبيرة واحدة تتشابه جميعا في مفرداتها وقواعدها. ويبدو أنها مشتقة جميعا من لغة واحدة سابقة يطلق عليها «السابقة للبانتو» (proto- Bantou). ويرى بعض المتخصصين أن هذه الأسرة اللغوية الضخمة تضم أسرا فرعية تنتشر عموما في شرق القارة وأشهر لغاتها السواحلية كما تتواجد في جنوب غرب إفريقيا، وأشهر لغاتها هي لغة لينجالا، وهي اللغة الرئيسية في الكونغو الديمقراطية (الزائير سابقا) حيث يتكلمها الملايين من السكان وتمتد البانتو إلى جنوب القارة وأشهرها ناغوتي. ومن لغات البانتو أيضا لغات الباغندا والباتورو في أوغندا.

Klen, Michel. Le défi Sud-Africain. France Europe Editions, Nice, 2005. pp
43 - 44. See also Encyclopedia of third world .London; New york :Fact
and Files, 1982. Vol.III,P.1714.

- (19) كلمة البانتو ذاتها معناها الناس .فكلمة «نتو» (ntu) تعني رجلا ، وكلمة «با» (ba) تدل على الجمع ، لذا تستخدم أحيانا للدلالة على الشعب أو الجماعة. Ibid.
- (20) kimambo , I.N . and Temu, A. op.cit . . P 107.
- (21) Listowel , Judith : The Making of Tanganyika Chatto and Windus London, 1965.p.17.
- (22) Quoted in Ogot ;B.A. Zamani : A survey of East African History.E.A .PH; Nairobi ; 1974.P. 296.
- (23) Kimambo ; I.N.and Temu ;A .op. cit, P.102.
- (24) Sayers, G.f.Handbook of Tanganyika Territory. Macmillan and CO, Ltd, London, 1930, pp . 58- 59.
- (25) Quoted in Ogot; B.A. op.cit.P 296.
- (26) Kimambo ; I.N.and Temu ;A .J.op. Cit,P.102.
- (27) Sayers, G.f.op.cit. p. 58- 59.
- (28) Ibid.
- (29) Redmayne , Alison , Mkwawa and the Hehe Wars , in journal of African History ; IX, 3, 1968 pp. 409- 410.
- (30) Iliffe, John. Tanganyika Under German. Rule. 1905- 1912. Cambridge University press, Cambridge , PP.409- 410.
- (31) Redmayne, Alison, Op. cit, p.417.
- (32) Ibid. p.418.
- (33) Listowel , Judith Op. Cit pp.25- 26.
- (34) Redmayne , Alison. Op. Cit pp. 417- 418.
- (35) Listowel , Judith Op.Cit.pp .26- 27.
- (36) Ibid.
- (37) Ibid .
- (38) Redmayne , Alison.Op.cit, pp .419- 420.
- (39) قدرت الخسائر الألمانية في هذه المعركة بعشرة أروبيين قتلى بما فيهم إيميل فون زيليكسي وثلاثمائة (300) من الأهالي الذين يدعمون الألمان، وثلاثة وعشرين (23) حصانا. وفي المقابل، قتل العشرات من قبيلة الواهيهي لكن مكواوا تمكن من الإستيلاء على ثلاثمائة بندقية وكمية هائلة من الذخيرة. انظر نفس المرجع.ص. 420.

- (40) Kimambo, I.N and Temu , A.J.op.Cit p.115
- (41) Ibid.pp.115116-.
- (42) Redmayne , Alison .op.cit, pp.423424-.
- (43) Ibid.
- (44) Ibid.
- (45) أرسل رأسه إلى ألمانيا لكن بعد الحرب الامبريالية الأولى، تقرر في مؤتمر فرساي سنة 1919 ضرورة إعادة رأسه إلى قبيلته الواهيبي بحيث لم يتم ذلك إلا بعد الحرب الامبريالية الثانية أي سنة 1955 . أنظر . Listowel, Judith, op.cit, P.28 .
- (46) Report On Tanganyika Territory . cmd 1428.HMSO.London 1921. See also Coulson , Andrew , op.cit , pp.33- 35.
- (47) Ibid.
- (48) Sayers, G.F.op.cit.p.56.
- (49) Ibid.
- (50) Ibid.
- (51) Report on Tanganyika Territory . Cmd . 1428 .HMSO , London , 1921.
- (52) Quoted in Coulson, Andrew. Op.cit.p.33.
- (53) Sayers , G.F .op.cit . pp.75- 76.
- (54) Ibid.
- (55) HMSO, London , 1921. Report on Tanganyika Territory . cmd . 1428 .
- (56) Moffett, JP. op.cit. p.15.
- (57) Report on Tanganyika Territory .cmd.1428.HMSO,london,1921.
- (58) – Sayers, G.F.Op.cit ,pp.76 -77 .
- (59) – Report on Tanganyika Territory .cmd .1428.HMSO,london, 1921.
- (60) – Ibid .
- (61) - Ibid.
- (62) Listowel, Judith .Op.cit, p.51.
- (63) Iliffe,John: A Modern History of Tanganyika.Cambridge University Press, Cambridge, 1979, p145.
- (64) Report on Tanganika Territory .cmd.1428.HMSO.London ,1921.
- (65) Ibid .p.659.See also Roberts, A.D (ed) : The Cambridge History of Africa .Vol 7.From 1905 to 1940.Cambridge University Press, Cambridge , 1986. pp.658 -659.